العلاقات بين الهاغاناه واتسل، تدريجياً، الى ما كانت عليه من الكراهية والتنافس، فثابرت، كل منهما على انتهاج سياستها المستقلة، بشكل او بآخر، حتى اقامة اسرائيل، بينما بقي بن ـ غوريون على عدائه الشديد للتصحيحيين الى ما بعد ذلك ايضاً بفترة غير قصيرة.

الاستيطان كاستراتيجية

وعلى صعيد آخر، شملت سياسة «الخروج الى ما وراء السياج» من خلال «ضبط النفس» المجال الاستيطاني ايضاً، بعد ان احدثت الثورة العربية تغييرات جذرية في مفاهيم الاستيطان اليهودي في فلسطين، شملت معظم ابعاده وبلورت اعتبارات جديدة له، تحوّل معها الى شبه «استراتيجية» قائمة بحد ذاتها، بقيت اسسها راسخة لفترة طويلة. وتم ذلك، الى حد ما، تحت ضغوط ضرورة الرد على موقف او نشاط كل من العرب والبريطانيين في هذا الشأن خلال سنوات الثورة، على ما تخللها من متغيرات.

كان من بين أولى النتائج التي ترتبت على اضطراب الاوضاع الامنية اثر نشوب الاضطراب العام في فلسطين ثم الصراع المسلح، تقلص نشاط رأس المال الخاص اليهودي في سوق شراء الاراضي في البلد[١٠٥]، بعد ان شعر اصحابه بعدم الاطمئنان على مصير الاراضي التي قد يشترونها. كما ان حال شركتي بيكا وتطوير اراضي فلسطين، اللتين نشطتا في هذا المجال سابقاً، لم تكن احسن بكثير، اذ كانت بيكا قد توقفت عن شراء الاراضي منذ مدة غير قصيرة بل راحت تبيع ممتلكاتها الى المزارعين مستأجريها، بينما كانت شركة تطوير اراضي فلسطين اشبه «بسيارة تفككت... لا حياة فيها»[١٠٦]، بسبب ممارسات يهوشواع حانكين، العجوز العاجز، الذي رفض التنحي عن رئاستها. ونتيجة لذلك، نشأ فراغ في سوق شراء الاراضي، وجدت الكيرن كاييمت نفسها مضطرة لملئه[١٠٧]، ليس بشراء الاراضي من العرب فقط، بل من الافراد اليهود ايضاً. ولتسهيل مهمة الكيرن كاييمت في هذا المجال، كلفت الشركة، سنة ١٩٣٨، بالعمل على شراء الاراضي واعدادها للاستيطان فقط، بينما احيلت مصاريف اقامة المستوطنات ودعمها، التي كانت ملقاة على عاتقها ايضاً حتى ذلك الوقت، الى الوكالة اليهودية[١٠٨]. وكان لهذا التغيير تأثيره بالنسبة للاستيطان عامة، فقد ادى الى اختفاء المضاربين من سوق شراء الاراضي، ومكّن بالتالي الكيرن كاييمت من اعتماد الاسعار التي تناسبها، بعد ان اصبحت الجهة الاولى، وفي معظم الاحيان الوحيدة، التي تقوم بشراء الاراضي، مما حوّلها الى اكبر مالكة للأراضي في فلسطين. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة ما كانت الشركة تملكه، من الاراضي التي كانت في حوزة اليهود عامة، من ٣٠,١ بالمئة سنة ١٩٣٦ الى ٥٣,٨ بالمئة سنة ١٩٤٧، بينما انخفضت نسبة ما كان في حوزة المالكين الخصوصيين اليهود من ٣٤,٦ بالمئة الى ٢١,١ بالمئة خلال الفترة نفسها[١٠٩]، مما سهل على مؤسسات الاستيطان الصهيونية تخطيط اقامة المستوطنات على الشكل الذي ترتأيه.

وانطلاقاً من هذا الوضع الجديد، راحت الكيرن كاييمت تبذل كل ما في وسعها لشراء الاراضي في معظم انحاء فلسطين، وفي مناطق لم يكن لليهود فيها موطئ قدم حتى ذلك الوقت، دون ان تعطي وزناً كبيراً للاعتبارات الاقتصادية، كما كانت تفعل سابقاً. ولكن مع ذلك لم تتمكن الشركة من احراز نجاح كبير، بالمقارنة مع الوضع سابقاً، رغم اساليب التحايل والرشوة التي لجأت اليها[١١٠]، نتيجة للمعارضة الشديدة التي ابداها الثوار العرب لعمليات بيع